الحرب الروسية- الأوكرانية

والتداعيات الاستراتيجية[1]

الملخص

تعد هذه الحرب الحرب الأولى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية التي تأخذ هذا الحجم من الاهتمام، حيث انها تتعدى فضاء الحرب بين دولتين- روسيا وأوكرانيا، لتطال الولايات المتحدة وحلفها الغربي بالكامل، ناهيك عن حجم الآثار والانعكاسات المتوقعه للحرب، وبالذات الآثار الاقتصادية، وكذلك حالة عدم اليقين التي تسود النظام العالمي، وعدم ارتكازه على محددات صلبة في التعامل مع هذا المتغير الخطير، وما نال الحرب من التغطية الإعلامية الهائلة الشاملة من الطرفين، اضافة الى تنامي جدليات حول القيم الدولية والانسانية على وجه الخصوص بخصوص حقوق الإنسان وتطبيقاتها في الحروب.

وتجعل هذه العوامل فهم الحرب وما ستؤول إليه في غاية الأهمية، وإن كانت تبدو الظاهرة بذاتها مركّبة وعواملها كذلك مركبة بمفهوم الأبعاد ومستويات التأثر والتأثير، وأياً كانت النتائج التي ستسفر عنها هذه الحرب، فإنها ستكون ذات أبعاد عالمية، بصرف النظر عن حجم ومدى هذا التأثير على مختلف الأطراف والقارات.

---

[1]. رائد نعيرات/ أستاذ العلوم السياسية- جامعة النجاح الوطنية- فلسطين.

وتقوم الدراسة على محاولة فهم الحرب وتلمّس آثارها وانعكاساتها من خلال تفحص وتحليل دوافع الفاعلين المباشرين وغير المباشرين فيها، حيث لا يمكن تجاهل أننا أمام حرب، وبالتالي فإن المتغيرات وسرعتها تتحكم في طبيعة المخرجات الميدانية أساساً، وللحرب ثلاثة أبعاد مهمة، وتتداخل مع بعضها، العسكري، والاقتصادي، والسياسي، وتتناول الدراسة خيارات روسيا في إدارة الحرب وعلاقاتها، وتبحث عن إمكانية إحداثها تغيرات في النظام العالمي، كما تتناول أبرز محددات نتائج هذا المتغير الكبير.

وترى الدراسة أن الحالة الروسية– الأوكرانية تمثل بالأساس حالة تناقض فريدة في المصالح وصفريتها؛ فمنذ استقلال أوكرانيا بدأت تنمو فيها مصلحتان قوميتان تتناقضان بشكل صفري مع المصالح الروسية، الأولى نمو القومية الأوكرانية، والثانية التوجهات السياسية للدولة، ونجدها من جانب روسيا أيضا مقيدة بمحددين في تعاملها مع البعد الأوكراني، بما تمثله أوكرانيا من عمق استراتيجي متناقض لروسيا وللغرب في آن واحد، وما باتت تمثله التوجهات السياسية للحكومة الأوكرانية من مصدر محتمل للتهديد للدولة الروسية خصوصاً بعد انتخابت عام 2014 بحسم توجهاتها تجاه الغرب؛ حيث تمتد أوكرانيا على 1200كم من الحدود الروسية، ولا تبعد سوى 300كم عن العاصمه موسكو، وذلك رغم أن روسيا حسمت موضوع شبه جزيرة القرم بضمها رسمياً بالقوة العسكرية ثم بالاستفتاء تحت إشرافها.

من جهة أخرى ساهم التسارع الشديد في العلاقات الغربية والأمريكية مع أوكرانيا في التداعيات حيث خلعت أوكرانيا صفة عدم

الانحياز عن نفسها عام 2016، وتزايد جهود الحكومة الأوكرانية لإنهاء وجود التوجهات الروسية والشخصيات المحسوبة على روسيا في مؤسسات الحكم والجيش في استفزاز الجانب الروسي.

ولم يطرح أي قطب سياسي عالمي نفسه بديلاً للنظام العالمي القائم، حتى روسيا نفسها على مدار الحقب السابقة، ويرى بعض المحللين أن القوى التي يعوّل عليها أن تمثّل بديلاً لمنظومة الولايات المتحدة التي تتحكم في النظام العالمي اليوم مستفيدة وتنمو سياسياً واقتصادياً في ظل النظام الدولي الحالي، وبالأخص فيما يتعلق بكل من الصين وروسيا.

ورغم معارضة روسيا لسياسات حلف الناتو، إلا أنها لم تقف موقفاً صارماً ضد وجود الناتو، واستمر ذلك مع تغير طبيعة القيادة الروسية الممتدة منذ عهد الرؤساء يلتسن إلى بوتين، ولم تطالب روسيا بحل الناتو عشية حلّ حلف وارسو، بل إن روسيا لم تعترض على توسع الناتو وضم دول جديده له، حتى عندما انضمت بعض دول أوروبا الشرقية، وكل ما تطلبه روسيا هو أن يتم التعامل معها كطرف ذي مكانة خاصة، ولقد شعرت القيادة الروسية أنها حققت هذا الهدف بالتوقيع على اتفاقية الشراكة مع الناتو ضمن "مجلس الناتو– روسيا" عام 2020 في عهد الرئيس بوتين.

لكن التحول في استراتيجية الناتو مؤخراً في قمة براغ صاعدت من معارضة روسيا لهذه السياسات، الأسباب التي جعلت روسيا تتخذ موقف المعارضة لحلف الناتو، خاصة ما يتعلق بالانتقال من استراتيجية الدفاع إلى الاستراتيجية الوقائية، وبعدها إلى استراتيجية التدخل، والتي استثنت جميعها

روسيا، وبالذات في التدخل في ليبيا، وما سبقه من إعلان ضمّ دول البلطيق، وكذلك الإعلان عن أن جورجيا وأوكرانيا تمتلكان فرصة للانضمام للناتو، الأمر الذي وتّر العلاقة بين روسيا وحلف الناتو لينقلها من حالة التعايش المشترك الباحث عن إمكانية التقارب الاوسع الى حالة التشكك.

وتعدّ مواقف الأطراف المختلفه من الحرب محدداً وفاعلاً مركزياً في تصميم نتائجها والمآلات التي قد تقود إليها، ومن أهمها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي حسمت موقفها باتجاه الوقوف ضد روسيا، ودعمها الكامل العسكري والاقتصادي لأوكرانيا، وفرض عقوبات اقتصادية على روسيا.

ويعتقد أن أهم أهداف ودوافع الولايات المتحدة تتمثل بمنع نجاح أي محاولة روسية لتغيير وضعية النظام العالمي الحالي بغض النظر عن مستوى التغيير وإمكانية حدوثه، وحرمان روسيا من إمكانية إعادة نفوذها في دول الاتحاد السوفييتي السابق، وإضعاف القدرات الاستراتيجية الروسية، الاقتصادية والعسكرية، والاستنزاف الاستراتيجي لروسيا من خلال توريطها في أوكرانيا عسكرياً، وسياسياً، وجيوبوليتيكياً، في ظل توجهات مشاغبة على سياسات الولايات المتحدة دولياً.

وبالفعل أعادت الحرب هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على أوروبا، كما أعادت الروح لحلف الناتو، وحققت أمريكا ضربة قوية للاقتصاد الروسي على الصعيد الاستراتيجي، كما عمّقت العداء بين أوكرانيا وروسيا، حتى أصبحت روسيا تواجه عدواً حقيقيا استراتيجياً في محيطها وعلى حدودها، وبالتالي أثبتت الولايات المتحدة للعالم استمرار

قدرتها على السيطرة على القرار العالمي، وتبنّت الدول الأوروبية موقفاً متشدداً وموحداً تجاه روسيا الى جانب الولايات المتحدة.

وقد توجهات الأنظار إلى الصين كأكثر المحاور المحتمل تأثيرها في الحرب واعتبارها فاعلاً بسبب علاقاتها المميزة مع روسيا وتوتر علاقاتها مؤخراً مع الولايات المتحدة، ولكن ذلك لم يتعدّ امتناع الصين عن التصويت في مجلس الأمن على العقوبات ضد روسيا دون أن تستخدم حق النقض الفيتو في موقف متوسط.

وحول انعكاسات الحرب وآثارها المستقبلية تؤكد الدراسة أنه لا يمكن تجاهلها رغم صعوبة تقدير طبيعة وحجم الآثار بسبب طبيعة المعارك ونتائجها، سواء على المستوى الاقتصادي المتعلق بالعولمة والاعتمادية الدولية والعقوبات الاقتصادية على روسيا وتداعياتها، أو على المستوى العسكري من حيث طبيعة الأسلحة وسباقات التسلح العالمية، ومفهوم الدول للأمن، أو مستوى السلم والأمن الدوليين من ناحية توافق الدول العظمى داخل مجلس الأمن، حيث تعتبِر ثلاث دول منها روسيا مهدِّدة للأمن والسلم العالمي، أو على مستوى علاقة الدول العظمى مع الصراعات الدولية وتدخل بعضها بشكل مباشر لدعم طرف ضد آخر وتجاوز حرب الوكالة، أو على مستوى التحالفات والأقطاب حيث لا يمكن إغفال أن حالة الاستقطاب التي بات يشهدها الناتو في مجالي إعادة الأهمية لدوره ورشاقته، أو في انضمام دول أوروبية جديدة له، سيشكلان مصدر تحفيز لباقي الدول إلى بلورة أحلاف وأقطاب قادرة على حماية مصالحها ونفوذها.

ولكن الحديث عن تعدد القطبية العالمية نتيجة متسرعه لنتائج الحرب، وتعوزه الدقة العلمية، حيث لم تستطع روسيا تشكيل قطبية تدعو إلى تغيير النظام العالمي، وما تطرحه من قيم لا يتجاوز القيم التي تتحكم في القيادة المهيمنة على منظومة المجتمع الدولي؛ فروسيا وقيادتها الحالية ليست اشتراكية، وإنما هي رأسمالية ليبرالية، ومن ناحية أخرى لم تتبلور بعد أي منظومة مشاكسه لمنظومة الولايات المتحدة؛ فكل من الصين والهند وإيران وباكستان تبنّت مواقف محايده، وغلب عليها محاولة الاستفاده من مخرجات الحرب لتعظيم مكاسبها بصفتها الفردية، وليس بصفة حلف أو تكتّل.

وتخلص الدراسة إلى أن الاستراتيجية الروسية قد تكيّفت مع الحرب وفقاً لطبيعة المعارك التي تشهدها ساحات القتال في أوكرانيا، والذي حكمها حجم المقاومة الأوكرانية التي لم تكن القيادة الروسية على دراية وتقدير واقعي لها في محاولتها لاحتلال أوكرانيا، وكذلك الموقف الأوروبي والأمريكي المتماسك والواضح، وخصوصاً داخل حلف الناتو.

ولذلك فإن القيادة الروسية لم تعد تسعى لاحتلال أوكرانيا كهدف استراتيجي، وأصبحت العمليات العسكرية الروسية منصبّة باتجاه ثلاثة أهداف رئيسية: تدمير القدرات العسكرية الأوكرانية، والحيلولة دون تحوّل أوكرانيا إلى دولة نووية في المستقبل، وتدمير البنية التحتية الأوكرانية، وسلخ المراكز الاقتصادية المهمة عن جسم الدولة، وتقسيم الجغرافيا الأوكرانية إلى ثلاث مناطق: شرق أوكرانيا، ووسط وغرب أوكرانيا، وشبه جزيرة القرم.

Focused Studies

(10)

Russian- Ukrainian War
Strategic Repercussions

ISBN 978-9923-703-42-7